العراق والسعودية(٢٠١٤ – ٢٠٢٠)

التحديات والرؤية المستقبلية

أ.د. مفيد كَاصد الزيدي(*)

مقدمة

كان الغزو الأميركي للعراق سنة ٢٠٠٣ هو الإطار الذي حدَّد (ربما) مستقبل العلاقات العراقية – الخليجية؛ إذ واجه العراق العديد من التحديات الداخلية، فضلاً عن العلاقات الخارجية التي سعى لتحسينها، ولاسيَّما مع المملكة العربية السعودية في ضوء مواجهتهِ للإرهاب وعدم الاستقرار الداخلي.

يهدف البحث للتعرف على طبيعة العلاقات العراقية – السعودية للمرحلة بين سنتي (٢٠١٤–٢٠٢٠)، بعد مشكلاتٍ عدة مرَّت بها العلاقات نتيجة الغزو العراقي للكويت سنة ١٩٩٠، وبعد سقوط نظام صدام حسين سنة ٢٠٠٣، مع التركيز على التطورات بعد سنة ٢٠١٤ في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، ومحاولة عرض رؤى مستقبلية لكيفية تطور هذهِ العلاقات بين البلدين.

إنَّ الإشكالية التي يطرحها البحث، تكمن في تساؤلٍ رئيس بشأن واقع العلاقات بين العراقية – السعودية ومستقبلها، وتنبثق عنه تساؤلات فرعية، وهي:

١. ما حالة العلاقات العراقية – السعودية بعد سنة ٢٠٠٣؟

٢. ما هو التأثير الإيراني في العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون؟

٣. ما طبيعة التطور في العلاقات العراقية – السعودية بعد سنة ٢٠١٤، وما هي الرؤية المستقبلية لها؟

ويطرح البحث فرضية تقوم على أنَّ العلاقات العراقية – السعودية الإيجابية تُسهم في تحقيق الأمن والاستقرار للعراق، ممَّا يؤدي إلى تحسُّن علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومحاولة تحجيم الصراع الإقليمي من جهة، والمحافظة على وحدة العراق وسيادته كدولة مهمة في النظام الإقليمي من جهةٍ أخرى.

وتقوم هيكلية البحث على مباحث عدة، يتناول المبحث الأول العلاقات العراقية – السعودية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣،

(*) جامعة بغداد / مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية.
mufeed2003@hotmail.com

وفيه يتحدث عن تبعات الاحتلال الأمريكي على العلاقات بين البلدين. أمَّا المبحث الثاني، فيتحدث عن المؤثر الإيراني في العلاقات العراقية – السعودية، والمبحث الثالث عن التحديات التي واجهت العلاقات العراقية – السعودية، مثل «الربيع العربي»، والأزمة السورية، والأزمة الخليجية، والأزمة اليمنية، والتنافس الإقليمي، ويتطرق المبحث الرابع إلى التحسن في علاقات العراق مع المملكة بعد سنة ٢٠١٤، ثمَّ يطرح البحث الاستنتاجات ومستقبل تلك العلاقات.

أولاً: العلاقات العراقية – السعودية بعد ٢٠٠٣

وقفت دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب العراق في حربه مع إيران بين (١٩٨٠–١٩٨٨) على الصعد السياسية والدبلوماسية والإعلامية والمالية، وبعد انتهاء الحرب خرج العراق منها وسعى في محاولةٍ أن يؤدي دوراً إقليمياً جديداً، وأنشأ (مجلس التعاون العربي)، الذي ضمَّ (العراق ومصر والأردن) في شباط سنة ١٩٨٩، ممَّا أثار مخاوف المملكة العربية السعودية، التي شعرت بأنها محاصرة من هذا المجلس، فوقَّعت معاهدة عدم اعتداء مع العراق أكَّدت فيها: «عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة بين البلدين»، كدليل على قلقها من تنامي طموحاته الخارجية[١].

وأدى الغزو العراقي للكويت في ٢/ آب/ ١٩٩٠ إلى إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية تحالف دولي لمواجهة العراق، واندلاع حرب الخليج سنة ١٩٩١، وإخراج القوات العراقية من الكويت بدعم ومساعدة سعودية أيضاً[٢]، فحدثت حالة عدم توازن في العلاقات العربية – العربية، فأصيبت علاقات العراق مع دول مجلس التعاون بالتدهور[٣]، وظهرت أزمة إقليمية جديدة هدَّدت أمن واستقرار المنطقة، وشعرت المملكة بالقلق من الغزو والتخوف من تنامي نفوذ العراق، وأدت العقوبات والحصار المفروض على العراق لأكثر من عشر سنوات إلى عزله عن محيطه العربي والدولي[٤]، وكان إضعاف العراق بعد سنة ١٩٩١ قد أسهم في صعود الدور السعودي بالتحالف مع مصر في المنطقة، وعدَّ هذا تهديداً أمنياً لقطر في ظل تفاقم خلافاتها مع المملكة ومصر، وحاولت قطر الانفتاح على العراق والتقارب مع إيران لإقامة توازن إقليمي، وسارعت لإعادة علاقاتها مع العراق سنة ١٩٩٢، وأرسلت سفيراً لبغداد وكانت أول دولة خليجية تكسر الحصار الدبلوماسي عليه[٥].

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، خرج البلد من المعادلة الإقليمية، والتي بطبيعة الحال انعكست على علاقات العراق الخارجية ومنها مع المملكة، وكانت قد عبَّرت من خلال وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل، على ضرورة وقف العمليات العسكرية في العراق، وقدَّمت مبادرة تقوم على تجاوز حالة الحرب؛ لكنها كانت متأخرة رفضتها الإدارة الأمريكية والنظام العراقي أيضاً، ثمَّ دعت المملكة إلى عدم تحويل الحرب إلى احتلال، وأن لا يتم تقرير مستقبل العراق السياسي بيد أيٍّ طرفٍ من الأطراف، وأن تقوم الأمم المتحدة بدورها الأممي في هذهِ الأزمة[٦].

ووجَّهت المملكة انتقادات في بداية الاحتلال بسبب ما وصلت إليه الأوضاع في العراق، وتخوفها من انتشار الفوضى في المنطقة مع تراجع حالة الأمن

فيه، فضلاً عن خشيتها من تنامي الدور الإقليمي لإيران، وكان يبدو تخوفها من النظام السياسي الجديد بعد ٢٠٠٣، خشيةً من تحول العراق البلد العربي المجاور لها من حكم الحزب الواحد، إلى أن يكون «نموذجاً للديمقراطية» في المنطقة[٧].

من جهةٍ أخرى، يرى الدكتور مروان قبلان أنَّ هناك سياق آخر من التنافس السعودي – القطري، كان العراق هو أحد أضلاع القوى الثلاث الفاعلة في الخليج، وأعطت هذهِ البُنية الجيوسياسية متعددة الأقطاب «للدول الصغرى» مثل قطر هامشاً أكبر للتوازن بين هذهِ القوى الثلاث، بدلاً من وجود المملكة العربية السعودية أو إيران فحسب، وكانت عملية استعادة دور العراق الإقليمي مهمة بالنسبة لقطر؛ لأنه يُسهم في زيادة حالة التوازن والخروج من مأزق الضغط من قبل قوتين متناقضتين تواجهها قطر، ومن ناحيةٍ اقتصادية يمثل العراق جسراً برياً وبحرياً لنقل البضائع من تركيا إلى قطر، فضلاً عن أنَّ العراق صاحب أكثر من (٤٠) مليون نسمة وموقعه الإقليمي وثرواته النفطية والمائية وطاقاته الطبيعية، توفر العديد من الفرص الاستثمارية المهمة لقطر في المستقبل[٨].

وفي واقع الحال، سعت المملكة مع دول مجلس التعاون للإطاحة برأس النظام في بغداد وحكم حزب البعث ذي الميول القومية المحافظة، وعملت على حشد الدعم العربي والدولي لتغييره، ودعمت سراً وعلناً أطيافاً من المعارضة العراقية بالخارج، وكانت تسعى إلى أن يكون الحاكم الجديد من «السُّنَّة» مع تغيير التوجهات والسياسات السابقة للعراق، ومنع التدخل الخارجي فيه خوفاً من قيام الفوضى على حدودها الشمالية، وكانت المرحلة بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٤ بين المد والجزر في مواقف المملكة إزاء العراق، إذ دعمت «بقوة» تولي الدكتور إياد علاوي رئاسة الوزراء سنة ٢٠٠٤، والمعروف بعلاقاته القديمة مع المملكة؛ ولكن تراجعت تلك العلاقات في عهد رئيس الوزراء نوري المالكي بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٤[٩]، بحكم تصاعد القوى الإرهابية في العراق، فأدت الحرب إلى مزيدٍ من العنف وعدم الاستقرار، وساد «التشدد» في موقف المملكة من العراق في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٥–٢٠١٥)، الذي اتبع سياسة «النأي بالنفس» عن العراق وما يحدث فيه، ممَّا أدى إلى تراجع الدور السعودي في الملف العراقي، وفضَّلت المملكة في ظل التحديات الإقليمية إلى أن تتبع سياسة مشاركة (إيران وتركيا) في الدور الإقليمي تارةً، ومحاولة احتواء الدور الإيراني تارةً أخرى؛ إلَّا أنه ثبت في نهاية المطاف عدم جدوى هذهِ السياسة التي أدرك صانع القرار السعودي بأنها لم تحقق الأهداف المرجوة للمصالح العليا للمملكة[١٠].

ويرى الدكتور محمد الحاج حمود أنَّ العراق سلك بعد سنة ٢٠٠٣، سياسةً تقوم على بناء علاقاتٍ طيبة مع دول مجلس التعاون والمملكة، ونجح في ذلك إلى حدٍّ كبير؛ ولكن بدرجاتٍ متفاوتة، واعتمدت السياسة العراقية نهجاً يقوم على الابتعاد عن الخلافات مع دول مجلس التعاون وبقية دول العالم، وسارت بشكلٍ ودي قائم على المصالح المشتركة، وافتتح العراق سفاراتٍ له في دول المجلس، وبادرت هي الأخرى بعد سنوات إلى فتح سفارات لها في بغداد أيضاً[١١].

ولكن استمر التوتر في العلاقات العراقية – السعودية، نتيجة أحداث تخص الشأن العراقي الداخلي، أو الخلاف بشأن الأحداث في البحرين،

أو أزمات إقليمية في سورية واليمن، أو نتيجة تزايد النفوذ الإيراني في العراق، والتي سبَّبت عدم التوافق في مواقف العراق والمملكة تجاه تلك القضايا، والتي انعكست على مجمل العلاقات بينهما[١٢].

ثمَّ واجهت المملكة موقفاً محرجاً بعد أن تمَّ التوصل إلى اتفاقية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، نصَّت على انسحاب القوات الأمريكية سنة ٢٠١١، وبدء مرحلة جديدة في العلاقات العراقية – الأمريكية كانت صورتها غامضة لدى السعوديين، وعقدت دول مجلس التعاون قمةً في الرياض في ١٨ كانون الأول سنة ٢٠١١، أكَّدت في البيان الختامي تخوفها من حدوث فراغ سياسي، أو أمني يتركه الوجود الأمريكي في البلاد قد يؤدي إلى عدم الاستقرار، واعتقدت إنَّ خروج القوات الأمريكية سيجعل من إيران دولةً إقليميةً كبرى في المنطقة، وتميل الكفة لها ممَّا يزيد من مساحة تدخلها في الشأن العراقي[١٣]، على الرغم من وجود علاقات إستراتيجية ثابتة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون ممكن أن تقدم تطمينات لهذهِ المخاوف الخليجية.

وبقيت مواقف المملكة تؤكِّد على قضية جوهرية كما حصل في البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي في (الدورة ٣٤) التي عُقدت بالكويت في ١٠ كانون الأول سنة ٢٠١٣، وهي ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ودعم المصالحة العراقية لإنجاح العملية السياسية وتحقيق الأمن والاستقرار، ورحَّبت بالتعاون الذي تمَّ بين العراق والأُمم المتحدة في تنفيذ القرارات الأُممية الخاصة بغزو الكويت[١٤].

لذلك فإنَّ العلاقات العراقية – السعودية، شَهِدت تراجعاً ملحوظاً بعد سنة ٢٠٠٦ وتأثرت بالأحداث الداخلية في العراق من الصراع السياسي والتدهور الأمني، والتدخلات الإقليمية والدولية في العراق، فضلاً عن عدم تقبل صانع القرار السعودي لطبيعة التغيير السياسي، ومجيء نظام سياسي ذي صبغة أغلبية معينة لا تتلاقى مع التوجهات السياسية والإديولوجية للمملكة، ممَّا سبَّبت هذهِ العوامل إلى تراجع في العلاقات بين البلدين ظلَّ قائماً حتَّى سنة ٢٠١٤.

ثانياً: التحديات التي واجهت العلاقات العراقية – السعودية

يبدو أنَّ العراق والمملكة، أدركا الحاجة إلى التعاون بينهما وتجاوز إشكاليات الماضي في علاقاتهما بعد سنة ٢٠١٤، والرغبة في تطويرها لما فيه المصلحة المشتركة للبلدين في خضم أزمات وتحديات شَهِدتها المنطقة، ويمكن أن نقف عند أبرز التحديات التي واجهت العلاقات بينهما، وهي:

١. المؤثر الإيراني

مرَّت العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩ بحالة صعود وهبوط، ثمَّ تحولت إلى حالة توتر بعد الأحداث في البحرين والموقف الإيراني منها سنة ٢٠١١، والتدخل في الأزمة السورية سنة ٢٠١١، والتحالف مع الحوثيين في اليمن ونشوء الأزمة اليمنية، ممَّا جعل أغلب دول مجلس التعاون تتحول إلى موقف الداعم للمملكة في حرب اليمن، في محاولةٍ لمواجهة التدخل الإيراني في الخليج وشبه الجزيرة العربية[١٥].

وشعرت المملكة بالتخوف من تصاعد التنافس الإقليمي في العراق وتزايد النفوذ الإيراني فيه، وتطوير البرنامج النووي الإيراني بعد التقارب بين إدارة الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٨-٢٠١٦) وإيران في هذا الملف[١٦]، ودفعت حالة عدم الاستقرار في العراق، قوى إقليمية ودولية لأداء دور مؤثر فيه، وفي مقدمتها إيران بحكم الجوار الجغرافي، والعلاقات التاريخية والاجتماعية، والمصالح التجارية والاقتصادية، فضلاً عن العلاقات التي تربط إيران مع أغلب القوى السياسية العراقية التي كانت في صفوف المعارضة قبل سنة ٢٠٠٣.

وبعد توقيع الاتفاق النووي (١+٥) بين إيران والدول الغربية في حزيران ٢٠١٥، كان الاتفاق نقطةً فارقةً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في إعادة رسم إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط[١٧]، وبدأت مرحلة التسويات السياسية التي تجسَّدت في لقاءاتٍ عُقدت في قطر بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي حاولت الإدارة الأمريكية من خلالها طمأنة دول الخليج بوجود رغبة حقيقية لإنهاء الأزمات في المنطقة، وإنَّ الاتفاق يحوِّل إيران إلى دولة شريكة مهمة في حل أزمات المنطقة، وأكَّد (جون كيري) وزير الخارجية الأمريكي: «الحوار هو أفضل خيار فيما يتعلَّق بالملف النووي الإيراني، وأنَّ أمريكا ملتزمة بأمن واستقرار منطقة الخليج»، مع الإشارة إلى إشراك إيران في هيكلة النظام الإقليمي، بما فيه ملف الإرهاب في العراق، والنظر في الإستراتيجية الأمنية الخليجية[١٨]، وطالبت المملكة إيران كدولة جارة تتطلع إلى بناء أفضل العلاقات معها في المجالات كافَّة على أساس حُسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون الآخرين وفي مقدمتهم العراق[١٩].

ومن جهةٍ أخرى، أكَّدت المملكة بأنَّ دول مجلس التعاون تأمل في تغيير سياسة إيران الإقليمية، وهي أيضاً تخشى من أنَّ تسوية الملف النووي الإيراني مع الدول الغربية، ربما سيمكِّن إيران من التقدم في التكنولوجيا النووية المدنية، ويزيد من طموحاتها العسكرية[٢٠].

وكانت المملكة تعتقد أنَّ العراق بوضعه الذي وصل إليه يمثل مصدر عدم استقرار في منطقة الخليج، وقد يُشكِّل عمقاً إستراتيجياً لإيران يؤثر على أمن دول مجلس التعاون، وتحول العراق في ظل سيطرة تنظيم داعش على أجزاء من أراضيه بعد سنة ٢٠١٤ إلى قاعدة للإرهاب تهدد دول مجلس التعاون، وقد يمتد خطره إلى أراضيها كما حصل في بعض العمليات الإرهابية في المملكة والكويت، فضلاً عن تواجد هذا التنظيم في اليمن أيضاً، وأنَّ هناك حاجةً خليجيةً لمواجهة الإرهاب بعد أن انضمت دول الخليج لمكافحته في ظل التحالف الدولي الذي أعلن بعد سنة ٢٠١٤ لمواجهة التنظيم، مع التأكيد على أهمية المسار السياسي لحل الأزمات في العراق، ومنها إعادة بناء المؤسَّسات السياسية، وإقامة المصالحة الوطنية الحقيقية، والمخاوف من تأثير الأوضاع فيه لتشكل مخاطر على وحدته وتقسيمه وربما انتقال أزماته إلى دول الجوار[٢١].

وطرحت رؤية غربية ترى بأنَّ الاتفاق النووي مع إيران يتطلَّب من الولايات المتحدة الأمريكية

وحلفائها في دول مجلس التعاون إعادة رسم خارطة الأولويات والتحديات الأمنية بالمنطقة، ومنها التهديدات الإرهابية في العراق والمخاوف المترتبة على أمنه ووحدته ومستقبله كدولة، والحاجة إلى المزيد من التنسيق الأمني الإقليمي في المنطقة بغية المساعدة بمنع امتداد الإرهاب إلى دول الخليج[٢٢].

علماً أنَّ التهديد الأكثر خطورةً الذي تتصوره إيران في منطقة الخليج يتعلَّق أساساً بالسياسات الأمنية لمجلس التعاون، التي تعتمد الحماية الخارجية والأمريكية، وتميل إلى تعطيل شعور إيران بالأمن، وأنَّ اعتماد دول مجلس التعاون على الولايات المتحدة الأمريكية في أمنها يشكِّل تهديداً جدياً لإيران، ورغم انسحاب القوات الأمريكية من العراق سنة ٢٠١١ وأفغانستان سنة ٢٠٢١؛ إلَّا أنَّ إيران لا زالت ترى في الوجود الأجنبي في الخليج بأنه «تهديد لأمنها القومي»[٢٣].

وفي المحصلة، إنَّ الخلافات العربية– العربية سمحت لقوى إقليمية ودولية للتدخل في الشؤون العربية، وتحقيق أهدافها بسبب اتجاه الدول العربية إلى التحرك بصورة أُحادية تجاه المخاطر التي تهدد أمنها بدون التنسيق العربي الجماعي، أو إقامة تحالفات مع قوى خارجية بالضد أحياناً من المصالح العربية، وفي ضوء التحولات البُنيوية التي شَهِدها النظام الإقليمي، فإنَّ إيران تمكَّنت من تشكيل تحالفات مع عددٍ من القوى السياسية في العراق بعد سنة ٢٠٠٣، ممَّا جعل لها مصالح ومكاسب إقليمية.

٢. الربيع العربي

كانت قطر منذ فترة طويلة لاعباً إقليمياً ربما «ثانوياً» في منطقة الخليج والشرق الأوسط، ورأت في الاحتجاجات الشعبية في «الربيع العربي» التي اندلعت سنة ٢٠١١ فرصةً ذهبية، فضلاً عن أنَّ علاقاتها مع بعض الدول شَهِدت تراجعاً بعد هذهِ الاحتجاجات، والخلافات بين قطر والمملكة وبعض دول مجلس التعاون بسبب سياستها في دعم الاحتجاجات[٢٤].

وهو من بين أبرز قضايا الخلاف في العلاقات العراقية – السعودية، إذ دعمت المملكة الاحتجاجات في سورية وليبيا واليمن، في حين لم تُرحب بها في تونس ومصر والبحرين. أمَّا العراق فقد وجد في الأزمات التي نشبت في الدول العربية تلك، وعدم الاستقرار في سورية واليمن خاصةً، حالة تهديد للنظام الإقليمي العربي، مع ظهور ترحيب عراقي بالتغيير في ليبيا وتونس ومصر، ويبدو أنَّ حالة «الربيع العربي»، كانت قضية خلافية في العلاقات العراقية – السعودية.

وكان العراق أحد هذهِ الساحات للخلاف السعودي – القطري بطبيعة الحال، ويرى (ديفيد روبرتس) أنَّ العالم العربي دخل في بعد المرحلة السعودية في الحقبة القطرية التي تسمح للدوحة بتحديد قواعد اللعبة وحمَّل الآخرين للتسليم بها، مع ملاحظة ضعف الأقطاب المنافسة أتاح لقطر تعزيز موقعها وسط النظام الإقليمي، دون إدراك أنَّ ما تسعى إليه قطر بالأساس هو تحقيق أمنها، واعتراف الآخرين بها قوة إقليمية[٢٥].

ويأتي ضمن هذهِ الأحداث بقاء الأزمة في البحرين والمواجهة بين الدولة وقوى المعارضة

«الشيعية»، والتي تتباين المواقف تجاهها، ففي الوقت الذي وقفت المملكة ودول الخليج إلى جانب الدولة في البحرين، وقفت قوى الإسلام السياسي العراقي إلى جانب المعارضة «الشيعية»، وهذا سبَّب خلافاتٍ مستمرة بينهما في أحداث داخلية في البحرين والتي تبرز من حينٍ إلى آخر[٢٦].

وفي الأزمة السورية، بدأت الاحتجاجات الشعبية ضدَّ نظام الرئيس بشار الأسد، المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية سنة ٢٠١١، وتحول العمل السلمي الأهلي إلى العنف والمواجهة المُسلَّحة مع تنامي دور القوى الإقليمية والدولية في إطالة أمد الأزمة، وبشأن رؤية العراق والمملكة تجاهها. كان العراق يرى أن يكون الحل سلمي بالحوار والتفاوض بين النظام والمعارضة، وإبعاد التدخلات الخارجية في الأزمة. في حين وقفت المملكة إلى جانب قوى المعارضة المطالِبة بتغيير النظام السوري، ودعمتها، وكان التأثير سلباً على التطور في العلاقات بين العراق والمملكة.

وفي الأزمة اليمنية، تزايد الصراع في اليمن ليتحول بعد سنة ٢٠١١ إلى أزمةٍ إقليمية تدخلت فيها أطراف محلية وخارجية، لاسيَّما الصراع والتنافس بين المملكة وإيران ضمن الصراع على الهيمنة الإقليمية، وعملت المملكة للقيام بدورٍ أساس إلى جانب الدور الإيراني في اليمن، وحماية مصالحها التاريخية والإستراتيجية، لاسيَّما أنَّ المملكة تعدُّ اليمن بمثابة أمن قومي لها، بينما عزَّزت إيران من تدخلها في اليمن وتوسيع نفوذها في المنطقة ومحاصرة المملكة[٢٧]، وأدى ذلك إلى إطالة أمد الأزمة وتقويض الدولة اليمنية، وخلخلة التوازنات الإقليمية[٢٨]، وظهر خلاف بين المملكة والعراق، إذ تدعم قوى الإسلام السياسي في العراق الحوثيين في هذهِ الحرب، وربما هي اليوم من المحطات البارزة في الخلاف في هذا الملف الذي بات مصدر إزعاج خليجي ودولي.

٣. الأزمة الخليجية

جاء اندلاع الاحتجاجات الشعبية سنة ٢٠١١، والتي ألقت بظلالها على دول مجلس التعاون، وكان الخلاف بين الدول الرباعية من جهة، وقطر من جهةٍ أخرى، فاقترنت هذهِ المواجهة بعددٍ من التحديات الداخلية والخارجية منها مستقبل مجلس التعاون، واستمرت هذهِ الأزمة قائمة، إلى أن قرَّرت (المملكة السعودية، ودولة الإمارات، والبحرين) في نيسان ٢٠١٤ سحب سفرائهم من الدوحة، فتقدمت الدول الرباعية بلائحة من ثلاثة عشر مطلباً في ٢٢/ حزيران/ ٢٠١٧ لإعادة علاقاتها مع قطر[٢٩].

وانشغلت الأُسرة العربية والدولية بإيجاد مخرج لحل هذهِ الأزمة بالطرق الدبلوماسية والحوار، وكان أمام العراق خياران، أن يتخذ موقفاً محدداً بين دعم المملكة التي أسَّس معها بعد سنة ٢٠١٤ علاقات تعاون متنامية، أم يقف مع قطر التي تحسَّنت علاقاته معها في السنوات الأخيرة، وبالتالي أعلن رسمياً عدم تدخله في هذهِ الأزمة، ودعا جميع الأطراف إلى إنهاء الحصار والتوصل إلى الحل عن طريق الحوار، وكان تحدياً جدياً أمام العلاقات العراقية – السعودية.

٤. التنافس الإقليمي

سمحت الخلافات العربية – العربية لقوى إقليمية ودولية، ومن أبرزها (تركيا وإيران) للتدخل في الشؤون العربية، وتحقيق أهدافهما

الإقليمية بسبب اتجاه الدول العربية إلى التحرك بصورةٍ أُحادية تجاه المخاطر التي تهدد أمنها بدون التنسيق العربي – العربي[٣٠]، وكان اهتمام تركيا بأن يكون لها دور مؤثر في النظام الإقليمي، لاسيَّما بعد وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة (رجب طيب أردوغان) إلى السلطة، واعتماد توجهات إقليمية بإرث السلطنة العثمانية تجاه الدول العربية، والتي كان لها التأثير المباشر في التدخل بأزمات المنطقة كما في: سورية وليبيا ومصر واليمن، وبروز الدور التركي في التأثير على مجريات الأحداث في العراق، والذي ترى فيه تركيا دولة جوار جغرافي وإرث تاريخي، وبينهما مصالح تجارية واقتصادية واستثمارية.

أمَّا المملكة، فإنَّ تحجيم نفوذ العراق قد ساعد في نمو طموحاتها إذ بقيت المملكة الدولة الأكبر وذات النفوذ الديني والمالي في العالم العربي، وتسعى لاستمرار قيامها بدور المهيمن في الخليج، فعارضت المملكة طموحات بعض دول الخليج في تبنِّي سياسة خارجية مستقلة عنها[٣١]. بينما تمثل العلاقات بين العراق والمملكة أهميةً متميزةً، وتبلورت باتجاه النمو منذ سنة ٢٠١٤ بالتعاون المشترك في مواجهة الإرهاب، وتطور العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية والأمنية والثقافية بين الطرفين، ومحاولة إقامة التوازن العربي في العراق من خلال خلق بيئة للتعاون العراقي – الخليجي، وكان العراق بحاجة إلى الاستمرار في بناء علاقاته مع دول مجلس التعاون، والاستفادة من التجارب السابقة التي مرَّ بها لكي يستعيد دوره الخليجي والعربي، مع الدعم الأمريكي لجميع خطوات التقارب العراقي – الخليجي، والمحاولة الأمريكية الدفع بالعراق بعيداً عن النفوذ الإيراني ومحوره المؤثر في المنطقة، وأن يكون ضمن محور «الاعتدال العربي» الذي تقوده المملكة ومعها دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن[٣٢].

على هذا الأساس، فإنَّ التحدي الذي يواجه العلاقات العراقية – السعودية، يكمن في استمرار التفاهم والتعاون بينهما حتَّى يضمنا استمرار تطورها السياسي والدبلوماسي، فضلاً عن استمرار التفاهم الأمني بشأن عدم التدخل بالشؤون الداخلية من قبل كل بلد تجاه الآخر، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والذي يحافظ على أواصر الثقة ويُسهم في تعزيز التحسن في العلاقات بينهما واستمرارها.

ثالثاً: نمو العلاقات العراقية – السعودية بعد ٢٠١٤

تمَّ إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية في نيسان سنة ٢٠١٤، وأسفرت عن تشكيل حكومة جديدة وتكليف الدكتور (حيدر العبادي) رئيساً للوزراء، وواجهت حكومته تحديات من أهمها مكافحة الإرهاب والقضاء على تنظيم داعش الإرهابي، وتطبيع العلاقات مع الدول العربية، وإعادة رسم السياسة الخارجية للعراق.

١. البُعد السياسي

برزت تحديات جديدة واجهت العراق والمنطقة بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي مدينة الموصل في ١٠/ حزيران/ ٢٠١٤ ومدن عراقية أخرى[٣٣]، وسارعت دول مجلس التعاون ومنها المملكة إلى

طلب إجراء تنسيق أمني بين دول المجلس لغرض تحصينها من الداخل ضد احتمالات تهديد تنظيم داعش لدول المنطقة، وأعرب مجلس الوزراء السعودي في ١٦/ حزيران/ ٢٠١٤ عن قلق المملكة إزاء تطورات الأحداث في العراق، وأكَّد ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال العراق، ورفض التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية، وحذَّر وزير الخارجية الأمير الفيصل من أنَّ الحرب في العراق لا يمكن التكهن بانعكاساتها على العراق والمنطقة، وضرورة تركيز الجهود على ضمان أمن العراق وسلامته الإقليمية، وتحقيق الوحدة الوطنية والمساواة بين مكوناته[٣٤].

وبدأت مرحلة جديدة في إقامة علاقات دبلوماسية بين العراق والمملكة، إذ قام الدكتور العبادي بزيارة الرياض مرتين، وأسفرت المحادثات مع المسؤولين السعوديين إلى تعيين السفير العميد (ثامر السبهان) (الملحق العسكري في لبنان) في ٢/ حزيران/ ٢٠١٥ أول سفير مقيم للمملكة في العراق منذ سنة ١٩٩١، وأرسل العراق سفيرا جديداً هو (رشدي العاني) (سفير العراق في باكستان) في ٢٠/ أيلول/ ٢٠١٥ إلى الرياض[٣٥]، وأعلنت المملكة أنها ستفتح سفارتها ببغداد وقنصلية في أربيل.

وأدركت المملكة ضرورة تغيير مواقفها من العراق في هذهِ المرحلة، ونعتقد أنَّ هناك أسباب رئيسة أدت إلى ذلك، وهي:

- تمادي خطر الإرهاب على تخوم الكويت والمملكة، والتخوف من انتقاله إذا ما انتشرت الفوضى وفقدان الأمن في العراق إلى دول الخليج.

- التدخل الأمريكي وتشكيل التحالف الدولي، والضغط على دول الخليج للمُشاركة في هذا التحالف، ودعم العراق أمنياً ولوجستياً.

وجدت المملكة في مجيء حكومة الدكتور (حيدر العبادي) وتوجهاتها الجديدة في أنه تغيير في السياسات السابقة، لاسيَّما مع إعلانها الانفتاح والتعاون مع دول الخليج فدعمت هذا التوجه، ومحاولتها دفع العراق بعيداً عن النفوذ الإيراني وإعادته إلى الحضن العربي والخليجي.

من جانبٍ آخر، أعلن رئيس الجمهورية الدكتور (فؤاد معصوم)، بأنه سيعمل على إصلاح العلاقات العراقية - الخليجية في ظل دعم المملكة لتطور علاقاتها مع العراق على أُسسٍ متينة كمنطلق لتطوير علاقات العراق مع بقية دول مجلس التعاون، خلال زيارته إلى الرياض في ١١/ تشرين الثاني/ ٢٠١٤، واستكمالاً للقاءات بين مسئولي البلدين جرت في جدة وباريس ونيويورك،وأكَّدت رغبة حقيقة وجادة للتعاون المشترك في المجالات السياسية والأمنية، وقدَّم الدكتور (فؤاد معصوم) دعوة إلى القيادة السعودية من أجل التنسيق عالي المستوى لمواجهة الإرهاب، وإقامة تحالف إقليمي لمواجهة تنظيم داعش. في حين أبدى الأمير (سعود الفيصل) وزير الخارجية رغبة بلاده في إعادة فتح السفارة السعودية في بغداد، وقال: "إنَّ العراق سند للعرب، والعرب داعمون لاستقرار العراق ووحدته"[٣٦].

بينما عرفت المملكة تحولات مهمة سنة ٢٠١٧ على صعيد هيكل السلطة الحاكمة، من أبرزها القرار الملكي بتعيين الأمير (محمد بن

سـلمان) وليـاً للعهد ونائبـاً لرئيس مجلـس الوزراء مع مناصب أخـرى كان يتولّاها من قبل، إذ بدأت مرحلـة جديدة في تكوين المملكة بشـكلٍ متسـارع في تحـولاتٍ داخليـة وخارجيـة، ونشـاط إقليمـي ودولي، وإطلاق مبادرة المملكة خلال سـنة ٢٠١٩ التي تهدف إلى التنويـع والنمو الاقتصادي في إطار (رؤية ٢٠٣٠)، وتعزيز الاسـتثمارات الخارجية في الاقتصـاد، وكان مـن ضمـن التوجهـات الجديدة القـرار السـياسي بتطويـر العلاقات مـع العراق في المجالات كافَّة[٣٧].

وجاءت زيارة وزير الخارجية السعودي (عادل الجبـير) إلى العـراق في ٢٥/ شـباط/ ٢٠١٧، وهي الأولى لوزير سـعودي إلى العراق منذ سنة ١٩٩١، وبحـث تطويـر العلاقـات العراقيـة – السـعودية والقضايا الإقليمية المشتركة، ثمَّ زيارة وزير الطاقة السعودي (خالد الفالح) إلى بغداد لتنسيق المواقف في السـوق العالمية النفطية، وتأسـيس مركز تنسيق مشـترك سـياسي، وآخر أمني لتبادل المعلومات في محاربـة الإرهـاب، وفي أواسـط آب ٢٠١٧، اتفـق العراق مـع المملكة عـلى إعادة فتح معـبر (عرعر) الحـدودي الـبري بعـد ٢٧ عامـاً مـن القطيعـة، واسـتئناف الرحلات الجوية، ووصلت أول طائرة تجاريـة سـعودية في ١٨/ تشريـن الأول/ ٢٠١٧ إلى مطار بغداد الدولي في إشـارةٍ إلى تحسـن كبير في العلاقات الثنائية بين البلدين[٣٨].

وقـام الدكتور حيـدر العبادي بزيـارة في ٢١/ تشريـن الأول/ ٢٠١٧ إلى المملكة في جولة لبعض الـدول، أعلـن فيهـا عـن «مـشروع رؤيـة عراقيـة لمسـتقبل المنطقة»، يقوم على أسـاس التنمية وبسط الأمـن بدل الخلافـات والحروب، وإعـادة صياغة العلاقـات السياسـية بـين دول وشـعوب المنطقـة على أُسـسٍ سـليمة، وأكَّدت الزيـارة التقارب بين البلديـن، إذ اختـارت المملكة منذ بدايـة تولي عهد الملك سـلمان بن عبد العزيـز (٢٠١٥-...) الحكم في ٢٣ كانـون الثـاني سـنة ٢٠١٥، أن تنخـرط في الملـف العراقـي بحضـور دبلومـاسي بعيـداً عـن «سياسة النأي بالنفس» التي اتبعتها سابقاً.

وحَظِـي الجانـب النفطـي ومجـالات الطاقـة، بأهميـةٍ كبيرة تمثلـت في الزيارات المتعـددة التي قام بهـا وزيـر الطاقـة السـعودي (خالـد الفالـح) إلى بغـداد لبحـث التعـاون بـين البلديـن، والقرارات المتعلِّقـة بخفـض إنتـاج الخام والتنسـيق المشـترك بـين البلدين في الأسـواق العالمية ومنظمة الأوبك، وزيارته في٢١/ تشرين الأول/ ٢٠١٧، ومشاركته في افتتـاح (معرض النفط والغاز) في البصرة في ٤/ كانون الأول/ ٢٠١٧ لبحـث مجالات التعاون بين البلدين.

وجاءت مشاركة العراق في مؤتمر القمة العربية (٢٩)، التـي عُقدت في مدينة الظهـران بين (١٠-١٥/ نيسـان/ ٢٠١٨) بوفد ترأّسـه الدكتـور فؤاد معصـوم، والتـي أكَّـدت متابعـة القضايـا العربيـة والدولية التي طُرحت في هذهِ القمة، والتباحث في تطويـر علاقات العراق العربيـة التي تراجعت بعد سنة ٢٠٠٣، ومتابعة تطور العلاقات بين البلدين.

وكان هنـاك اعتقاد لدى صانع القرار الخليجي بـأنَّ الـشروع في التقـارب العراقـي – الخليجـي يساعد في تعزيز التحالف الإقليمي بينهما، وبرزت مـؤشرات لرؤيـة مشـتركة لـدى مجلـس التعـاون

تهـدف إلى إحداث تـوازن في العلاقـات الإقليمية ما بين العراق وإيران من جهة، وبين العراق ودول مجلـس التعـاون مـن جهةٍ أخـرى في ضـوء القبول الخليجـي القائم على قناعة واقعية بالوضع العراقي الجديد، واسـتثمار فرص التعاون التي يوفرها ذلك التقـارب مـع العـراق، وعمـل العـراق للانفتـاح عـلى دول مجلـس التعـاون والرغبـة في طي صفحة الماضي[٣٩]، وقرأت دول الخليج الموقف من العراق على أنه سيفتح باب التفاهم مع إيران في ظلِّ تفعيل جهودهـا في مكافحة الإرهـاب إلى جانب العراق، فضلاً عن رغبتها في تحسـين علاقاتهـا بالعراق بعد حقبة من التوتر بينهما[٤٠].

وكانـت مسـاعي العـراق إعـادة ترتيـب تلك العلاقـات كمهمـةٍ أسـاس في مواجهـة مخاطـر الإرهـاب بسـبب التحديات الداخليـة والخارجية التـي يعانيهـا، لذلـك شَـهِدت المرحلـة حالـةً من الانفـراج في علاقـات العـراق مـع المملكة وسـط تفاؤل أكبر في المسـتقبل، وأشار هذا التقارب بينهما بعدمـا قـرَّرت المملكـة في عهد الملك سـلمان وولي عهـده الأمير محمد بن سـلمان، أن تنخرط في الملف العراقي بحضور سـياسي ودبلومـاسي واقتصادي وأمنـي، والتأكيد عـلى أنَّ الاسـتقرار في العلاقات بينهما سيترك أثره في استقرار دول الخليج أيضاً.

إلَّا أنَّ مجيء حكومة عراقية جديدة سنة ٢٠١٨ بعد إجـراء الانتخابات البرلمانية، قـد أبرز وجهتي نظـر حيال العلاقات بين العـراق والمملكة، الأولى في إعـادة بنـاء علاقـات العـراق مـع دول الخليج، ووجهـة ثانية من أحزاب سياسـية وقوى مسـلَّحة تنظـر إلى المملكـة بشـكٍّ وريبـة بسـبب المواقـف السـابقة تجاه العراق وقضايا أخرى، ويبدو أنَّ هذا الانقسـام الداخلي (ربما) سيواصل عرقلة التقارب بين البلدين في المستقبل[٤١].

وحـدث تقـارب عراقـي ولـو «محـدود» مـع المملكـة في هـذهِ المرحلة، وأعلـن ولي العهد الأمير محمـد بن سـلمان، أنَّ بـلاده تضـع جميـع إمكاناتها وخبراتهـا في خدمـة العـراق، وقام رئيـس الوزراء (عادل عبـد المهدي) بزيـارةٍ إلى الرياض، وصفت بـ«التاريخيـة»، وتمخَّضـت عـن توقيـع اتفاقيـات ومذكرات تفاهم بين البلدين، تضمَّنت:

اتفاقية بشأن برنامج الاعتراف المتبادل بشهادة المطابقة للمنتجات.

اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار.

مذكرة تفاهم في مجال التعاون الزراعي.

مذكرة تفاهم في مجال الصناعة والثروة المعدنية.

مذكرة تفاهم في مجال النفط والغاز.

مذكرة تفاهم في مجال الطاقة الكهربائية.

مذكـرة تفاهـم في مجـال التعـاون العلمـي والتعليمـي بـين وزارة التعليـم السـعودية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية.

مذكرة تفاهم بشأن برنامج للتعاون الثقافي.

مذكـرة تفاهـم بـين وزارة التعليـم السـعودية ووزارة التربية العراقية.

مذكرة تفاهم بشأن برنامج تعاون فني.

مذكـرة تفاهـم لدراسـة جـدوى الربـط الكهربائي.

مذكـرة تفاهـم للتعـاون في المجـال البحـري وتنظيـم عمليـات نقـل الـركاب والبضائـع عـلى الطرق البرية.

وأكَّـد عبد المهـدي للقيادة السـعودية: "جدية العـراق في تنفيـذ الاتفاقيـات التـي وقَّعناهـا في السـعودية، وإلى أن يأخذ العراق دوره في ظل توفر الإرادة السياسـية، والرغبة المشـتركة في بناء أفضل العلاقـات"، وجـاءت زيارتـه إلى السـعودية، بعد أيام مـن زيارته إلى إيـران، ومحاولته عمل وسـاطة بـين البلدين لإبعـاد العراق الذي تحول إلى سـاحةٍ للـصراع الإقليمـي. ومـن جهـةٍ أخـرى، وافقـت المملكة على زيادة عدد الحُجَّاج العراقيين إلى (٥٠) ألفـاً حـاج، وعرضـت المملكة إنشـاء مراكـز طبية متطـورة وتخصصية في محافظات الوسـط والجنوب لتقديم خدمات صحية مباشرة للسـكَّان، ورغبتها في افتتـاح سلسـلة مـدارس متطـورة في عـدد مـن المناطق العراقيـة تقدم خدماتها للطلبة وفق أحدث الأنظمة[٤٢].

وشَـهِد العراق تظاهراتٍ شعبية بدأت في ٢٥/ تشريـن الأول/ ٢٠١٩، وكانـت هنـاك مواقـف داخليـة وخارجية من هذا الحـراك؛ ولكن لم يخرج أيَّ تعليـق مـن المملكة تجاهـه، وفسِّر أنَّ الصمت السـعودي يعود ربـما إلى تقارب سـعودي – إيراني بدأ ينمو في ضوء تحركات ووسـاطة عراقية لا تريد المملكـة أن ينفرط، كـما أنَّ الـدول الخليجية كانت لديهـا رغبة في دعم اسـتقرار العراق في ضوء تفاقم الأزمة اليمنية والأزمة السورية أيضاً[٤٣].

وكان التقـارب مع العراق في الوقت المناسـب بالنسبة للسعوديين، خاصةً في ضوء صراع وتنافس المملكـة مع خصومهـا في المنطقة وهم إيران وتركيا وقطـر، وسـعى السـعوديون لإظهـار قوتهـم على الصعيديـن الدبلومـاسي والمـالي، وزار وفـد مـن الوزراء ورجال الأعمال السعوديين العراق أكثر من مـرة، واسـتخدمت المملكة «القـوة الناعمة»، مثل اقـتراح بنـاء ملعـب ريـاضي دولي لكـرة القـدم في بغـداد، وافتتـاح (قنـاة أم بي سي MBC العـراق) كجزء من مجموعة (أم بي سي MBC) السـعودية، والدخـول في الاسـتثمار مـع الحكومـة والقطَّـاع الخـاص والمصـارف الأهليـة في العـراق، وعملت المملكة بالتعاون مع إدارة الرئيس (دونالد ترامب) في محاولة إعادة إلى الحضن العربي[٤٤].

ومـن جهـةٍ أخـرى، فـإنَّ اقـتراح ربط شـبكة الكهرباء في العراق بشـبكةٍ مع دول الخليج، يُسهم في تعزيـز علاقـات العراق مـع المملكة، فقـد وقَّع العـراق عـلى صفقـة مـع دول مجلس التعاون سـنة ٢٠١٩ لاسـتيراد حـوالي (٥٠٠) ميجـاوات مـن الكهربـاء للبـصرة بحلـول سـنة ٢٠٢٠، في رغبـةٍ مـن الجانبين لربط الكهرباء بينهما في المسـتقبل[٤٥]، وقدَّم الملك سـلمان بن عبد العزيز هديةً إلى العراق بمـشروع بنـاء ملعـب دولي جديـد، وقـرَّر مجلـس الوزراء في أواخر سـنة ٢٠٢١، الموافقة على اختيار موقع الملعب قرب (بسماية)، وسيُحقق بناء الملعب خدمات من البُنى التحتية والأعمار، ومحطة كهرباء اسـتثمارية، ومحطة معالجـة مائية ضمن التخطيط في مدينة بسماية[٤٦].

٢. التعاون الاقتصادي والتجاري

شَـهِدت علاقـات العراق مـع المملكـة تطوراً ملحوظاً بعد سـنة ٢٠١٤، وشاركت (٦٠) شركةً سـعوديةً في أعـمال معـرض بغداد الـدولي في ٢٢/ تشريـن الأول/ ٢٠١٧، مـن خـلال (هيئـة تنميـة الصـادرات) السـعودية لبنـاء علاقـات اقتصاديـة عراقية – سـعودية، وأكَّـد وزير الطاقة السـعودي (خالـد الفالح)، أنَّ البلدين يتجهان إلى بناء سـوق مشتركة لخدمة السوق العراقية، ووضع اتفاقيات، لاسـيَّما أنَّ البلديـن بينهـما أواصر اقتصادية ثروات نفطية ومعدنية وسياحة دينية، وتمَّ تشكيل (مجلس الأعـمال السـعودي – العراقـي) لتعزيـز الشراكـة الاقتصادية بين السعودية والعراق، وذلك لتمكين القطَّاع الخاص السعودي من الاستثمار في العراق، والتوسـع في ذلـك مـن خـلال مـا توفـره اتفاقيـة تشـجيع وحماية الاسـتثمارات المتبادلة بين البلدين، والجديـر بالذكـر أنَّ التبادل التجاري بـين البلدين أقـل، إذ تمثـل صـادرات المملكـة إلى العراق نسـبة قليلة في السوق بالمقارنة مع دول الجوار[٤٧].

ويميـل الميـزان التجاري بين المملكـة والعراق لصالـح الأولى، إذ حقَّق فائضاً سـنة ٢٠١٨ حوالي ١،١٢٤ مليـار دولار أمريكي،، وتحتـل المملكـة المرتبـة (١٢) ضمـن الـدول المصـدِّرة إلى العراق، وتُصـدِّر له المـواد الغذائيـة، مواد البناء والتشـييد، والمنتجـات المعدنيـة، وأجهزة ومعـدات كهربائية، ومـواد أساسـها الحبـوب أو الدقيـق، والألبـان والبيـض والمنتجـات الحيوانيـة. في حـين يُصـدِّر العراق إلى الأسواق السـعودية الألمنيوم، والصمغ والعصـارات النباتيـة، والسـكر والمصنوعـات السـكرية، والمنتجـات الكيمياويـة والنحـاس ومصنوعاته[٤٨].

الاستنتاجات والرؤى المستقبلية

واجـه العـراق العديد من التحديات بعد سـنة ٢٠٠٣، منهـا علاقاتـه عـلى الصعيـد الإقليمـي، ويرى (أنتـوني كوردسـمان)، أنَّ العـراق يحتاج إلى سـنواتٍ عدة لكي يتعافَ، ولن يحصل ذلك إلَّا إذا تحققت وحدة سياسـية وحصل على دعم خارجي، وعـلى دول مجلـس التعـاون إبـداء حيويـة أكـبر في منافسـة إيران على كسـب العراق حليفاً لها، ولكن تقـع على عاتـق الولايـات المتحـدة الأمريكية حل هذهِ الإشكالية[٤٩].

بالتأكيـد علاقـات العـراق الخليجية بعد سـنة ٢٠١٤، تطـورت في محاولـة خلـق تـوازن، وإيجاد بيئـة خليجيـة – عراقية كي يسـتعيد العـراق دوره العـربي في ظل دعـم أمريكي لهـذا التوجه، وظهور مُسـمَّى (المشرق الجديد)، أو (طريق الشام) حيث التقارب بين (العراق ومصر والأردن) اليوم، وبعد المصالحـة الخليجية التي عُقـدت في (قمة العلا) في المملكـة مطلـع سـنة ٢٠٢١، فـإنَّ العـراق من بين المسـتفيدين من الصلح الذي سينعكس إيجابياً على الصعيدين السـياسي والاقتصـادي للعراق، وكان أمامه خيـاران إمَّا أن يتخذ موقفاً يدعم السـعودية التي أسَّـس معها بعد سـنة ٢٠١٤ علاقات تعاون متنامية، أم يقـف مـع قطر التـي تحسَّـنت علاقاته معها في المجالات السياسية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية، فأعلن العراق رسمياً عدم تدخله في الأزمة الخليجية ونأى بنفسـهِ عنهـا، وأكَّد الدكتور حيـدر العبادي أنَّ بلاده ضد الحصار على أية دولة، ودعا إلى أن يتم وقف الدعم للإرهاب من أية جهة أو أيِّ دولة[٥٠].

وقد يستفيد العراق من المصالحة الخليجية سنة ٢٠٢١ بأنها ستفتح المجال أكثر أمام الدولة للعودة إلى محيطها الخليجي والعربي بعد فترةٍ طويلة من التدخلات الإقليمية، وإنَّ كل خطوة تؤدي إلى المصالحة والتهدئة في منطقة الخليج ستصب في مصلحة العراق، فالعراق يسعى إلى تهدئة المنطقة بعيداً عن التوترات؛ لأنه سينعكس على الوضع الداخلي فيه، ويجد في الوساطة بين المملكة وإيران والاجتماعات بينهما على أراضيه في الأشهر الأخيرة، يصب في هذا الهدف، في أن يكون العراق بلداً مستقراً وذا سيادة، وأداة تعاون وتفاهم بين مختلف الأطراف والقوى الإقليمية، وأنَّ المصالحة الخليجية تعود عليه بمصالح مع المملكة سياسية واقتصادية وتجارية، فالعراق بحاجةٍ ماسة إلى مشروع الربط الكهربائي مع دول مجلس التعاون نظراً لمعاناته منذ سنوات من أزمة الكهرباء، فضلاً عن التبادل التجاري والتعاون الأمني والاستخباري، والاستثمارات الخليجية.

وبعد مجيء إدارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن) (٢٠٢٠-...)، برز مشهد جديد في إعادة تقييم للسياسة الأمريكية في العراق، وإعداد إستراتيجية، ورأي بأنَّ عراقاً مستقراً وديمقراطياً، هو مفتاح السياسة الأمريكية في المنطقة بأكملها[٥١].

لذا يتطلَّب بأن تقوم إدارة بايدن بعمل أفضل لدمج إستراتيجيتها الخاصة بكل دولة في الشرق الأوسط، بنهج شامل لتحقيق أهداف أكبر، والتمكن من مواجهة خصوم واشنطن بشكلٍ أفضل، وإنه على الرغم من تركيز إدارة بايدن على الشأن الأمريكي أولاً، والعلاقات مع القوى العظمى ثانياً، إلَّا أنها نجحت في منع وصول الأوضاع في الشرق الأوسط إلى درجة المواجهة والخروج عن السيطرة، وبقيت داعمةً في الحالة العراقية لرئيس الوزراء (مصطفى الكاظمي) في خطواته بمكافحة الفساد، أو وقف التدخلات الخارجية في بلاده، لكنها لم تُفصح عن الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وما تسعى إليه وبقاء مواجهة فردية لها مع كل دولة على حدة[٥٢].

ويرى الباحث (ميرزا حسن القصاب)، أنَّ دول الخليج اليوم تواجه تحدياتٍ مهمة، هي تحديات وجودية في عصر ما بعد النفط، والتشديد على ضرورة الإصلاحات السياسية والاقتصادية مع معطيات الواقع كتناقص إيرادات النفط، وارتفاع أعداد السكَّان، وتفشِّي البطالة، وتنامي الإنفاق العسكري، والحاجة إلى أن تخطو دول الخليج نحو المستقبل في التنمية المستدامة[٥٣].

وتتمثل أبرز التحديات أمام دول الخليج في استمرار نشاط الإرهاب العالمي، والذي يهدد دول المنطقة ومنها المملكة، وبقاء الملف النووي الإيراني دون حلول جذرية، وحالة عدم الاستقرار في العراق، والأزمة اليمنية والحرب التي تقودها المملكة، ممَّا يجعلها بحاجة إلى تعاون إقليمي خاصةً مع العراق، وفتح أبواب الحوار معه وصولاً إلى تحقيق الأمن باندماج العراق في المنظومة الأمنية الخليجية، واحتوائه كبلد عربي فاعل ومؤثر في المنطقة، وأنَّ هناك علاقات تاريخية وعوامل مشتركة تربط العراق مع المملكة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

– أندرو بريستون، مقدمة مختصرة في العلاقات الدولية الأمريكية، ترجمة: أحمد طارق البوهي، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢١).

– توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة: أمين الأيوبي، (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤).

– دانيال بايمن، القاعدة والدولة الإسلامية وحركة الجهاد العالمية ما يحتاج الجميع إلى معرفته، ترجمة: مركز الرافدين للحوار، مراجعة: حسن ناظم، (مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢١).

– زهير المخ، قطر.. دراسة في السياسة الخارجية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٩).

– عائشة آل سعد، محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٨).

– عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية.. الصراع الانفراج التوتر، (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦).

– محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ سنة ٢٠٠٣، (بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٨).

– مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية، الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢١).

– مفيد الزيدي، الكويت (١٨٩٦–٢٠١٨).. التطورات السياسية والتجربة الديمقراطية، (منتدى المعارف للنشر، الكويت، ٢٠١٩).

– ميرزا حسن القصاب، ما بعد النفط.. تحديات البقاء في دول الخليج العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢١).

ثانياً: الكتب الأجنبية

- Rory Miller, editor, The Gulf Crisis, The View from Qatar, Hamad bin Khalifa University Press, Doha, 2018.
- Saad N. Jawad, Iraq after the Invasion: from Fragmentation to Rebirth and Reintegration, palgrave macmillan, London, 2021.

ثالثاً: البحوث العربية والمترجمة

– إبراهيم محمد، «المستجدات السياسية في السعودية»، في التنمية في هوامش الخليج، الخليج بين الثابت والمتحول (٦٩)، آمنة المري وآخرون، تحرير وتنسيق: أحمد سعد العوفي وآخرون، (مركز دراسات الوحدة العربية ومركز الخليج لسياسات التنمية، بيروت، ٢٠١٨).

– أنتوني كوردسمان، «الأنماط الجديدة للعلاقات الخليجية – الأمريكية وأزمات الشرق الأوسط في ظل إدارة ترامب»، في: مجموعة مؤلِّفين، العلاقات الخليجية – الأمريكية.. هواجس السياسة والاقتصاد والأمن، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠).

– صافيناز محمد أحمد، «المواقف العربية من الأزمة في العراق»، مجلّة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، (القاهرة، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤).

– فهد محمد، «المستجدات في السعودية»،

في المواطنة في تيارات الخليج، الخليج بين الثابت والمتحول (٧)، تحرير: عمر الشهابي وخليل بوهزاع، (مركز دراسات الوحدة العربية ومركز الخليج لسياسات التنمية، بيروت، ٢٠١٩).

– فيصل أبو صليب، «المراحل الرئيسية في تطور سياسة الكويت الخارجية»، مجلّة العلوم الاجتماعية، السنة٤، العدد ٤٣، جامعة الكويت، ٢٠١٥.

– مايكل إيزنستان، مايكل نايتس، أحمد علي، «النفوذ الإيراني في العراق.. الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران»، مجلّة المستقبل العربي، السنة٣٦، العدد٣٣٨، بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠١١.

– محجوب الزويري، «العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي»، تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ملحق مجلّة السياسة الدولية، العدد١٩٩، يناير/ ٢٠١٥.

– محمد أيوب، "السياسة الأمريكية تجاه الخليج: الاستراتيجيات والفاعلية والعواقب"، تقرير موجز، علاقات الخليج الدولية، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورج تاون، كلية الشئون الدولية، مؤسَّسة قطر، الدوحة، ٢٠١٠.

– محمد السعيد إدريس، "الحرب الأمريكية على العراق: مجلس التعاون الخليجي، العراق خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل"، السنة٣٨، العدد١٥٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

– محمد عباس ناجي، "داخل الدائرة: تحول القوى كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية"، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلّة السياسة الدولية، الملاحق، العدد١٩٧، القاهرة، يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

– مفيد الزيدي، "علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠١٤"، مجلّة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٩، بغداد، حزيران/ ٢٠١٩.

– نور الشيخ، "المستجدات في المملكة العربية السعودية"، في الاستدامة في الخليج، الخليج بين الثابت والمتحول (٨)، آلاء الصديق وآخرون، تحرير وتنسيق: عمرو الشهابي وحمد أحمد الريس، (مركز دراسات الوحدة العربية مركز الخليج لسياسات التنمية، بيروت، ٢٠٢١).

رابعاً: البحوث الأجنبية

- Billal Wahab, Joey Hood, Jane Arraf, «A Strategy for Iraq: Guidelines for the Administration, «Policy Watch, the washington Institute for Near East Policy, no.3512, 16 july 2021.
- Frederic Wehrey, «Bridging the Gulf in the Gulf: Regional Peace after the Iran Deal», OP-ED, Foreign affairs,(July 14, 2015).
- Kenneth Pollack and Dennis Ross, «Biden Needs a Middle East Strategy to Avoid New Crises, «Policy Analsis, the Washingon Institute for Near East Policy, 10 August 2021.

خامساً: الصحف

– الاتحاد، أبو ظبي، ١٩/ ٦/ ٢٠١٤.

- الحياة، لندن، ١٧/ ٦/ ٢٠١٤.

- الشرق الأوسط، العدد٣٤٠٩، لندن، ١٥/ ٨/ ٢٠١٥.

- الشرق الأوسط، ١٨/ ١١/ ٢٠١٤.

- الشرق الأوسط، لندن، ٣/ ١١/ ٢٠١٤.

سادساً: المواقع الإلكترونية

- «ابن سلمان: كل إمكانات وخبرات السعودية في خدمة العراق، تصريحات ولي العهد السعودي جاءت خلال استقباله رئيس مجلس الوزراء العراقي مع وفد مرافق له للرياض، بحسب بيان رسمي عراقي».

https://www.aa.com.tr/ar

تاريخ الدخول للموقع ٥/ ١١/ ٢٠٢١.

- أسامة مهدي، "العراق والبحرين لمواجهة الاستقطاب الطائفي في المنطقة"، ١١/ ٨/ ٢٠١٧، شوهد في ١١/ ٦/ ٢٠٢١.

http://elaph.com/Web/News/1162466.html

- "التبادل التجاري بين السعودية والعراق"، عبد الرحمن بن فارع، تاريخ الدخول للموقع ٥/ ١١/ ٢٠٢١.

https://maaal.com/2020/12/165257-2

- "ثمرة زيارة عبد المهدي.. (١٣) اتفاقية بين العراق والسعودية، الموافقة على زيادة عدد الحجاج العراقيين إلى (٥٠) ألفاً، ومذكرات التفاهم شَمِلت أيضاً النفط والغاز والكهرباء"، ١٩/ ٤/ ٢٠١٩، تاريخ الدخول للموقع ٤/ ١١/ ٢٠٢١.

https://www.independentarabia.com

- "حراك العراق - صمت الرياض وحذر واشنطن واتهامات طهران"، تاريخ الدخول للموقع ١٤/ ١١/ ٢٠٢١.

https://www.dw.com/ar

- "السعودية ترصد مبلغاً مالياً بسفارتها في بغداد والسبب".

http//glgamesh.com

- «العدو القديم».. لماذا تسعى السعودية إلى إقامة صداقة مع العراق»، تاريخ الدخول للموقع ٣/ ١١/ ٢٠٢١.

https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/5/9

- قناة الجزيرة الإخبارية، ٢٥/ ٨/ ٢٠١٧.

http//www.aljazeera.net

- محمد السعيد إدريس، "الحرب الأمريكية على العراق: مجلس التعاون الخليجي، العراق خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل"، مجلّة السياسية الدولية، العدد١٥٢، المجلّد٣٨، نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، الموقع الإلكتروني:

http//www.siyassa.org. eg, steven wright, the united states and «Kerry-atiah-qatar-metting-iran», 03/08/2015,a accessed on 3/7/2021 at: http//Arabic.cnn.com/middle east.

William J. Burns, «The Fruits of Diplomacy With Iran», April 2, 2015, New York Times, a accessed on 27/7/2021 at:

http://carnegieendowment.org/2015/04/02/fruits-of-diplomacy-with

الهوامش

١. مـروان قبـلان، سياسـة قطـر الخارجية، الاسـتراتيجيا في مواجهـة الجغرافيـا، (المركـز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات، ٢٠٢١)، ص١٦٨-١٦٩.

٢. أنـدرو بريسـتون، مقدمـة مختصرة في العلاقـات الدولية الأمريكيـة، ترجمـة: أحمد طارق البوهـي، (المركز العربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، الدوحـة، ٢٠٢١)، ص١٧٢.

٣. فيصـل أبو صليـب، "المراحل الرئيسـية في تطور سياسـة الكويـت الخارجية"، مجلّة العلوم الاجتماعية، السـنة٤، العدد ٤٣، جامعة الكويت، ٢٠١٥، ص١٢٢.

٤. مروان قبلان، المصدر السابق، ص٨٧.

٥. مروان قبلان، المصدر نفسه، ص١٣٧.

٦. محمد السـعيد إدريـس، "الحرب الأمريكية عـلى العراق: مجلـس التعـاون الخليجـي، العـراق خـبرة المـاضي وسـيناريوهات المسـتقبل"، مجلّـة السياسـية الدوليـة، العـدد١٥٢، المجلـد٣٨، نيسـان/ أبريل٢٠٠٣، الموقع الإلكتروني:

http//www.siyassa.org.eg, steven wright, the united states and Persian Gulf security, the Foundation of the war on the war on terror, purham middle East monographs, UK, 2007.

٧. محمد السعيد إدريس، المصدر السابق.

٨. مروان قبلان، المصدر السابق، ص٨٩.

٩. محمـد أيـوب، "السياسـة الأمريكيـة تجـاه الخليـج: الاسـتراتيجيات والفاعليـة والعواقـب"، تقرير موجز، علاقـات الخليـج الدوليـة، مركـز الدراسـات الدوليـة والإقليمية، جامعة جورج تاون، كلية الشـئون الدولية، مؤسَّسة قطر، الدوحة، ٢٠١٠. أيضاً يُنظر التفاصيل:

Saad N. Jawad, Iraq after the Invasion: from Fragmentation to Rebirth and Re-integration, palgrave macmillan, London, 2021.

١٠. غريغوري غور، "الإستراتيجية الأمنية للمملكة العربية السـعودية"، في: تقرير موجز، علاقات العراق الدولية، ص١٣؛ محمـد عبـاس ناجـي، "داخـل الدائـرة: تحول القـوى كمدخل لفهم المنافسـات الإقليميـة"، اتجاهات نظرية في تحليل السياسـة الدولية، مجلّة السياسة الدولية، الملاحق، العـدد١٩٧، القاهرة، يونيو/ حزيران ٢٠١٤، ص٣٥.

١١. محمـد الحـاج حمود، سياسـة العـراق الخارجية منذ سـنة ٢٠٠٣، (بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٨)،ص٨٥.

١٢. محمـد السـعيد إدريـس، "الحـرب الأمريكيـة عـلى العـراق: مجلس التعاون الخليجـي، العراق خبرة الماضي وسـيناريوهات المسـتقبل"، السـنة٣٨، العـدد١٥٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

١٣. مايـكل إيزنسـتان، مايـكل نايتـس، أحمد عـلي، "النفوذ الإيراني في العراق.. الرد على المقاربة الحكومية الشـاملة التي تنتهجها طهران"، مجلّة المسـتقبل العربي، السنة٣٦، العدد٣٣٨، بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠١١، ص١٥٠.

١٤. مفيـد الزيدي، الكويت (١٨٩٦-٢٠١٨).. التطورات السياسـية والتجربـة الديمقراطيـة، (الكويـت، ٢٠١٩)،ص١٩٦.

١٥. عائشـة آل سـعد، محددات السياسـة الخارجيـة الإيرانية وأبعادهـا تجاه دول الخليج في سـياق مناقشـات النووي الإيراني، (المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات، الدوحة، ٢٠١٨)، ص٥٠.

١٦. محمد السعيد إدريس، المرجع السابق.

17. William J. Burns, "The Fruits of Diplomacy With Iran", April 2, 2015 ,New York Times, a accessed on 27/7/2021 at:

http://carnegieendowment.org/2015/04/02/fruits-of-diplomacy-with

18."Kerry-atiah-qatar-metting-iran", 03/08/2015, a accessed on 3/7/2021 at:

http//Arabic.cnn.com middle east.

١٩. صحيفة الشرق الأوسط، العدد٣٤٠٩، لندن، ١٥/ ٨/ ٢٠١٥.

٢٠. عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع الانفراج التوتر، (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦)،ص٢٦٧.

٢١. المرجع نفسه.

22. Frederic Wehrey, «Bridging the Gulf in the Gulf: Regional Peace after the Iran Deal», OP-ED, Foreign affairs, (July 14, 2015).

٢٣. عائشة آل سعد، محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨)، ص٧٥.

٢٤. عرفات علي جرغون، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦.

٢٥. نقلاً عن : زهير المخ، قطر دراسة في السياسة الخارجية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٩)، ص٢٢٧.

٢٦. للمزيد عن هذهِ الإشكالية في الخليج، يُنظر: توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة: أمين الأيوبي، (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤)، ص٤٣-٦١.

٢٧. أحمد أدعلي، "الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما في مسلسل الانتقال السياسي"، في: العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، ص٥٣٩.

٢٨. أحمد أدعلي، المصدر السابق، ص٥٣٩، ص٥٥٨.

29. Rory Miller, editor, the Gulf Crisis, the View from Qatar, Hamad bin Khalifa University Press, Doha, 2018, Pp.9-17.

٣٠. محجوب الزويري، "العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي"، تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد١٩٩، يناير/ ٢٠١٥، ص٢٢.

٣١. مروان قبلان، المصدر السابق، ص١٦٣.

32. Frederic Wehrey, "Bridging the Gulf in the Gulf: Regional Peace after the Iran Deal", OP-ED, Foreign affairs, (July 14, 2015).

٣٣. دانيال بايمن، القاعدة والدولة الإسلامية وحركة الجهاد العالمية ما يحتاج الجميع إلى معرفته، ترجمة: مركز الرافدين للحوار، مراجعة: حسن ناظم، (مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢١)، ص٢١٦.

٣٤. الحياة (صحيفة)، لندن، ١٧/ ٦/ ٢٠١٤؛ الاتحاد (صحيفة)، أبو ظبي، ١٩/ ٦/ ٢٠١٤.

٣٥. فهد محمد، "المستجدات في السعودية"، في: المواطنة في تيارات الخليج، الخليج بين الثابت والمتحول، رقم (٧)، تحرير: عمر الشهابي وخليل بوهزاع، (مركز دراسات الوحدة العربية ومركز الخليج لسياسات التنمية، بيروت، ٢٠١٩)، ص٢٤٢.

٣٦. الشرق الأوسط (صحيفة)، ١٨/ ١١/ ٢٠١٤.

٣٧. إبراهيم محمد، "المستجدات السياسية في السعودية"، في التنمية في هوامش الخليج، الخليج بين الثابت والمتحول (٦٩)، آمنة المري وآخرون، تحرير وتنسيق: أحمد سعد العوفي وآخرون، (مركز دراسات الوحدة العربية ومركز الخليج لسياسات التنمية، بيروت، ٢٠١٨)، ص٥٧؛ أيضاً: نور الشيخ، "المستجدات في المملكة العربية السعودية"، في: الاستدامة في الخليج، الخليج بين الثابت والمتحول (٨)، آلاء الصديق وآخرون، تحرير وتنسيق: عمرو الشهابي وحمد أحمد الريس، (مركز دراسات الوحدة العربية ومركز الخليج لسياسات التنمية، بيروت، ٢٠٢١)، ص٢٧٧-٢٧٨.

٣٨. قناة الجزيرة الإخبارية، ٢٥/ ٨/ ٢٠١٧.

http//www.aljazeera.net

٣٩. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٣/ ١١/ ٢٠١٤.

٤٠. صافيناز محمد أحمد، "المواقف العربية من الأزمة في العراق"، مجلّة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، (القاهرة، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤)، ص١٥٣-١٥٤.

٤١. يريفان سعيد، المرجع السابق.

٤٢. "ثمرة زيارة عبد المهدي... (١٣) اتفاقية بين العراق والسعودية، الموافقة على زيادة عدد الحجاج العراقيين إلى (٥٠) ألفاً، ومذكرات التفاهم شملت أيضاً النفط والغاز والكهرباء"، ١٩/ ٤/ ٢٠١٩، تاريخ الدخول للموقع ٤/ ١١/ ٢٠٢١.

https://www.independentarabia.com

٤٣. "ابن سلمان: كل إمكانات وخبرات السعودية في خدمة العراق، تصريحات ولي العهد السعودي جاءت خلال استقباله رئيس مجلس الوزراء العراقي مع وفد مرافق له للرياض، بحسب بيان رسمي عراقي"، بتاريخ ١٨/ ٤/ ٢٠١٩، تاريخ الدخول للموقع ٥/ ١١/ ٢٠٢١.

https://www.aa.com.tr/ar

٤٤. حراك العراق - صمت الرياض وحذر واشنطن واتهامات طهران، تاريخ الدخول للموقع ١٤/ ١١/ ٢٠٢١.

https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/5/9

٤٥. يريفان سعيد، المرجع السابق.

٤٦. "السعودية ترصد مبلغاً مالياً بسفارتها في بغداد والسبب".

http//glgamesh.com

٤٧. مفيد الزيدي، "علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠١٤"، مجلّة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٩، بغداد، حزيران/ ٢٠١٩.

٤٨. "التبادل التجاري بين السعودية والعراق"، عبد الرحمن بن فارع. تاريخ الدخول للموقع ٥/ ١١/ ٢٠٢١.

https://maaal.com/2020/12/165257-2

٤٩. أنتوني كوردسمان، "الأنماط الجديدة للعلاقات الخليجية - الأمريكية وأزمات الشرق الأوسط في ظل إدارة ترامب"، في: مجموعة مؤلفين، العلاقات الخليجية - الأمريكية، هواجس السياسة والاقتصاد والأمن، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، ص٢٤٥.

٥٠. أسامة مهدي، "العراق والبحرين لمواجهة الاستقطاب الطائفي في المنطقة"، ١١/ ٨/ ٢٠١٧، شوهد في ١١/ ٦/ ٢٠٢١، في:

http://elaph.com/Web/News/1162466.html

51. Billal Wahab, Joey Hood, Jane Arraf, "A Strategy for Iraq: Guidelines for the Administration, "Policy Watch, the Washington Institute for Near East Policy, no.3512, 16 July 2021.

52. Kenneth Pollack and Dennis Ross, "Biden Needs a Middle East Strategy to Avoid New Crises, "Policy Analsis, the Washington Institute for Near East Policy, 10 August 2021.

٥٣. ميرزا حسن القصاب، ما بعد النفط تحديات البقاء في دول الخليج العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢١)، ص٢٧٢-٢٧٣.

Iraq and Saudi Arabia 2014-2020
Challenges and future vision

Prof. Dr. Mufid Kasid Al-Zaidi
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

Abstract:

The importance of this research lies in knowing the future of relations between Iraq and Saudi Arabia after 2014, as a result of the Iraqi decision-maker's awareness of the importance of his relations with the Gulf environment in light of the challenges that the country faced in that difficult stage after the terrorist organization ISIS occupied Mosul and other cities, and from here comes a new research in He follows up and analyzes the development in those relations, especially since a new era has been witnessed in relations for the first time since 2003.

The positive Iraqi-Saudi relations contribute to achieving a state of security and stability for Iraq, which leads to improvement and growth in its relations with the Gulf Cooperation Council countries, and an attempt to reduce the regional conflict on the one hand, and to preserve Iraq's unity and sovereignty as an important country in the regional system on the other hand. The research includes several topics, the first topic deals with Iraqi-Saudi relations after the American occupation of Iraq in 2003, and in it we talk about the consequences of the American occupation on relations, while the second topic talks about the Iranian influence in Iraqi-Saudi relations, and the third topic is about the challenges facing Iraqi relations. - Saudi Arabia, such as "Saudi Arabia and the Arab Spring", the Syrian crisis, the Gulf crisis, the Yemeni crisis, and the regional rivalry in Iraq, The fourth topic deals with the growth in Iraq's relations with the Kingdom after 2014, in the government of Dr. Haider Al-Abadi (2014-2018). Then, finally, the research presents the future of relations between Iraq and Saudi Arabia, within the framework of those challenges and the state of development it has witnessed recently.

Iraq's relations with the GCC countries after 2014 witnessed a remarkable development in an attempt to create an Arab balance with Iraq, and to create a Gulf-Iraqi environment in order for Iraq to restore its Arab role in light of American support for this approach. The so-called (The New Mashreq), or (Al-Sham Road), where the rapprochement between Iraq, Egypt and Jordan today, and after the Gulf reconciliation that was held at the (Al-Ula Summit) in Saudi Arabia in early 2021, Iraq is among the beneficiaries of the reconciliation, which will certainly reflect positively on the political and economic levels for Iraq.